جامعة قاصدي مرباح –ورقلة

معهد التكنولوجيا

قسم المناجمنت

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ليسانس مهني

فرع: علوم التسيير/ علوم مالية ومحاسبية

التخصص: محاسبة ومالية

بعنوان:

دور المعلومات المالية في تقييم خطر الإفلاس

دراسة حالة المؤسسة الوطنية لسيارات الصناعية وحدة 840 ورقلة خلال الفترة مابين (2017- 2021)

من إعداد الطالبين:

أوكاسو محمد الأمين

بوتدارة عبد الصمد

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2023/06/13

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور	صالح قريشي	أستاذ جامعة ورقلة	رئيسا
الدكتور	عثماني الهادي	أستاذ محاضر "أ"، جامعة ورقلة	مشرفا ومقررا
الدكتور	بدر الزمان خمقاني	أستاذ محاضر "أ"، جامعة ورقلة	مناقشا

السنة الجامعية 2022 -2023

جامعة قاصدي مرباح –ورقلة

معهد التكنولوجيا

قسم المناجمنت

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ليسانس مهني

فرع: علوم التسيير/ علوم مالية ومحاسبية

التخصص: محاسبة ومالية

بعنوان:

دور المعلومات المالية في تقييم خطر الإفلاس

دراسة حالة المؤسسة الوطنية لسيارات الصناعية وحدة 840 ورقلة خلال الفترة مابين (2017- 2021)

من إعداد الطالبين :

أوكاسو محمد الأمين

بوتدارة عبد الصمد

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2023/06/13

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور	صالح قريشي	أستاذ جامعة ورقلة	رئيسا
الدكتور	عثماني الهادي	أستاذ محاضر "أ"، جامعة ورقلة	مشرفا ومقررا
الدكتور	بدر الزمان خمقاني	أستاذ محاضر "أ"، جامعة ورقلة	مناقشا

السنة الجامعية 2022 -2023

الإهداء

الحمد لله الذي وفقني وأعانني في إنجاز هذا العمل

أهدي ثمرة جهدي إلى والدي العزيزين الذين سهرا على تربيتي و شجعاني على طلب العلم

وإلى جوانحي وشقائق روحي إلى من تقاسمنا البسمة والدمعة إلى من تحلو معهم وبهم أيامي إلى أحبتي أخوتي

وإلى من أقضي معهم أجمل الأيام بحلوها ومرها إلى من حياتي معهم زاخرة بالحب نابضة بالحياة

إلى رفقاء الطريق إلى المخلصين الأوفياء منهم إلى كل لحظة نعيشها سويا أصدقائي

إلى زملاء الدفعة سنة ثالثة ليسانس دفعة 2023

إلى كل طالب علم جاد

و إلى كل من مد لي يد المساعدة من قريب أو بعيد

الشكر والعرفان

لله الحمد الذي وفقنا ومن علينا بنعمة العلم ويسر لنا من يعيننا على تحصيله وعلمنا ما لم نكن نعلم والصلاة والسلام على خير المعلمين سيد الخلق أجمعين لا بد لنا من وقفة نعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة كما نتقدم بالشكر والامتنان للأستاذ عثماني الهادي على إعانته لنا والشكر موصول أيضا إلى أعضاء المناقشة وإلى كل أساتذة قسم المالية والمحاسبة وقبل أن نمضي نقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة إلى جميع أساتذتنا الأفاضل.

الملخص:

تهدف الدراسة الى تعرف على المعلومات المالية للمؤسسة ابراز أهميتها ودورها في التنبؤ بالفشل المالي، من خلال التعرف على الخصائص النوعية للمعلومات، والتعرف على مفهوم الإفلاس وأثاره على المؤسسات الاقتصادية، حيث اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي في عرض المفاهيم والمعلومات الخاصة بمجال البحث مع الاعتماد على المنهج الوصفي في تفسير تلك المعلومات وتحليلها واستخلاص النتائج وإبراز مدى قدرة المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية لوحدة ورقلة على تبني نماذج التنبؤ بخطر الإفلاس، باستخدام مجموعة من القوائم المالية (الميزانية، جدول حسابات النتائج) واستخدام نموذج kida لتنبؤ بخطر الإفلاس محل الدراسة.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها أن المؤسسة لا تتمتع بتوازن مالي، كما أنها مهددة بخطر الإفلاس.

الكلمات المفتاحية: المعلومات المالية، القوائم المالية، التنبؤ، خطر الإفلاس، النماذج الإحصائية للتنبؤ.

Résumé :

Cette étude a abouti à plusieurs résultats, dont le plus important est que l'institution n'a pas d'équilibre financier et qu'elle est également menacée par le risque de faillite.

Mots-clés : information financière, états financiers, prévision, risque de faillite, modèles statistiques de prévision.

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
إهداء	I
الشكر والعرفان	II
ملخص	IV
قائمة المحتويات	IV
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	IV
قائمة الملاحق	IV
المقدمة	أ
الفصل الأول: إطار النظري للمعلومات المالية وتقييم خطر الإفلاس	1
تمهيد	2
المبحث الاول: الإطار النظري للمعلومات المالية	3
المطلب الاول: المعلومات المالية	3
الفرع الأول: النظم المعلومات المالية	3
الفرع الثاني: المعلومات المالية	4
الفرع الثالث: الخصائص النوعية للمعلومات المالية	6
المطلب الثاني: مستخدمي معلومات المالية	8
الفرع الأول: مستخدمي المعلومات المالية	8
الفرع الثاني: اهداف المعلومات المالية ومصادرها	9
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للإفلاس	12
المطلب الاول: تعريف الإفلاس وآثاره	12
الفرع الأول: تعريف الإفلاس	12
الفرع الثاني: أثار الإفلاس	14
المطلب الثاني: تحليل خطر الإفلاس والتنبؤ به	16
الفرع الأول: أهمية التنبؤ بخطر الإفلاس	16
الفرع الثاني: شروط نجاح عملية التنبؤ	17
المبحث الثالث: دراسات سابقة	18
خلاصة	20

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لمؤسسة الوطنية لسيارات الصناعية وحدة ورقلة	21
تمهيد	22
المبحث الأول: الطريقة الأدوات المستخدمة	23
المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة	23
الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة	23
الفرع الثاني: متغيرات الدراسة	24
المطلب الثاني: الأدوات والبرامج المستخدمة	25
الفرع الأول: الأدوات المستخدمة	25
الفرع الثاني: البرامج المستخدمة	26
المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها	27
المطلب الأول: تطورات النسب الأساسية لنموذج KIDA	27
المطلب الثاني: استخدام نموذج KIDA	31
خلاصة	33
الخاتمة	34
المراجع	37
الملاحق	40

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(2-1)	متغيرات نموذج Kida 1981	26
(2-2)	نسب نموذج KIDA	31
(2-3)	نتائج حساب نسب النموذج	32

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(2-1)	منحنى بياني لتطورات نتيجة الصافية (2017-2021)	27
(2-2)	منحنى بياني لتطورات مجموع الأصول (2017-2021)	28
(2-3)	منحنى بياني لتطورات أصول السائلة(2017-2021)	29
(2-4)	منحنى بياني لتطورات الخصوم المتداولة (2017-2021)	29
(2-5)	منحنى بياني لتطورات المبيعات(2017-2021)	30

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1	الميزانية المالية للمؤسسة من جانب الخصوم (2017-2021)	41
2	الميزانية المالية للمؤسسة من جانب الأصول (2017-2021)	42
3	جدول حسابات النتائج من(2017-2021)	43
4	جدول حسابات النتائج (تابع) من (2017-2021)	44

المقدمة

التوطئة:

تواجه المؤسسات الإقتصادية العديد من التحديات نتيجة مايشهده عالم الأعمال من تطور سريع في عدة مجالات سواء اقتصادية، اجتماعية، سياسية أو تكنولوجية، تنعكس أو بآخر على المؤسسات وتجعلها في صراع دائم مع المحيط الذي يتميز بمنافسة شديدة، ليس بالضرورة لتحقيق تقدمها أو ازدهارها ولكن للحفاظ على بقائها.

ولقد أصبحت المعلومات عنصرا هاما من عناصر الإنتاج بحيث لها دور أساسي في تحديد فعالية وكفاءة المؤسسة، ومن بين اهم هاته المعلومات هي المعلومات المالية بحيث اصبحت الأكثر اهتماما في الشركات وذلك من خلال تحليلها باستعمال مؤشرات ونماذج احصائية التي تعكس نوعية الأداء المالي للشركات ومنه مؤشرات الإفلاس الذي يؤدي الى معرفة قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها، ومزيد من الدقة في استعمال التنبؤ بالوضع المستقبلي للشركات، من ناحية قدرتها على الاستمرار أو افلاسها، وذلك باستعمال صيغ رياضية وتحليل الإنحدار لتتوقع تطور الوضع المالي وتحليل الأداء في المستقبل. و رغم الصعوبات التي واجهها التحليل المالي تم العمل على تطوير النماذج الرياضية حتى تكون قادرة على التنبؤ بالفشل المالي للشركات، وذلك للتوصل إلى مجموعة النسب المالية الأكثر دلالة وكفاءة على التنبؤ بالشركات التي يمكن أن تكون في خطر الفشل المالي أو في أشد الحاجة إلى إعادة الهيكلة و ادارة أزماتها، وقد أجريت العديد من الدراسات والبحوث لاكتشاف ما إذا كان يمكن استخدام التحليل المالي النسبي وتحليل الإتجاهات للتنبؤ بالفشل المالي دورا في الوقاية من الأزمات المالية أو له أهمية نسبية في ادارة الأزمات.

الإشكالية: ومن هنا يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة المعلومات المالية في تقييم خطر الإفلاس؟

من خلال الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي النسب ذات الأهمية النسبية المستخدمة في النموذج؟
- ما هو النموذج الأنسب لتقييم خطر الإفلاس؟
- هل تعاني المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية من خطر الإفلاس؟

فرضيات البحث:

وللإجابة على الأسئلة السابقة نقترح الفرضيات التالية:

- تعتبر المعلومات المالية اساس تقييم الأداء فتستمد من القوائم المالية التي تلبي حاجيات مختلف الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة بالمعلومات الضرورية.
- النسب المالية المستخرجة من القوائم المالية يمكنها الوصول الى النموذج ذو قدرة تنبوئية بخطر الإفلاس.
- المعلومات المالية المستخرجة من طرف المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية معرضة لخطر الإفلاس.

مبررات اختيار الموضوع:

- الرغبة الشخصية للبحث في هذا الموضوع.
- جاء اختيارنا بحكم التخصص الذي ندرس فيه (مالية ومحاسبة).
- إمكانية البحث في هذا الموضوع وقدرة على الوصول إلى بعض المعلومات الخاصة
- الدور الذي تلعبه التقارير المالية في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة وامكانية تنبؤها بخطر الإفلاس.

أهداف الدراسة وأهميتها:

تهدف الدراسة الى تعرف على المعلومات المالية للمؤسسة وابراز أهميتها ودورها في التنبؤ بالفشل المالي، من خلال التعرف على الخصائص النوعية للمعلومات، والتعرف على مفهوم الإفلاس وأثاره على المؤسسات الاقتصادية، وإبراز مدى قدرة المؤسسات على تبني نماذج التنبؤ بخطر الإفلاس.

تكمل أهمية الدراسة في ابراز دور المعلومات المالية باستخدام بعض المؤشرات والنسب المالية لمعرفة ان المؤسسة في وضعية جيدة أو سيئة أو هي مهددة بخطر الإفلاس.

حدود الدراسة:

حدود موضوعية: تهتم هذه الدراسة بتوضيح المفاهيمم الأساسية للمعلومات الماليو وخطر الإفلاس.

حدود مكانية: ستكون الدراسة على مستوى المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية وحدة ورقلة.

حدود الزمنية: تكون الدراسة في الفترة الممتدة من 2017 – 2021.

منهج الدراسة:

بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة وإثبات صحة الفرضيات، نعتمد في دراستنا على المنهج الوصفي في عرض المفاهيم والمعلومات الخاصة بمجال البحث مع الاعتماد على المنهج الوصفي في تفسير تلك المعلومات وتحليلها واستخلاص النتائج منها هذا في الجانب النظري، أما في الجانب التطبيقي سنحاول الاعتماد على المنهج الخاص بدراسة حالة بغرض البحث المعمق والمفصل لحالة معينة على أرض الواقع واسقاط نتائج الدراسة النظرية عليها.

هيكل البحث:

لدراسة الإشكالية المطروحة والإجابة عن التساؤلات تم تقسيم البحث إلى فصلين:

الفصل الأول: بعنوان الإطار النظري للمعلومات المالية وتقييم خطر الإفلاس وجائت في ضمنه ثلاث مباحث، في المبحث الأول حاولنا تحديد مفهوم المعلومات المالية وخصائصها النوعية، أما في المبحث الثاني تطرقنا الى مفهوم الإفلاس و مامدى تأثره على المؤسسات الإقتصادية، وفي المبحث الثالث قمنا بعرض بعض الدراسات التي تناولت هذا الموضوع.

الفصل الثاني: خصصنا هذا الفصل للدراسة التطبيقية للموضوع حول المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية وحدة ورقلة وقسم الى مبحثين، المبحث الأول تحدثنا عن المؤسسة وعملها في المجال الإقتصادي وحددنا متغيرات الدراسة و هذا بإستخدام أهم الأدوات كالمقابلة وجمع الوثائق وأيضا البرامج كابرنامج KIDA لتنبؤ بخطر الإفلاس وبرنامج **Excel** لتسهيل عملية التحليل وعرضها على شكل جداول ورسومات بيانية ، وفي المبحث الثاني تطرقنا لعرض النتائج المتحصل عليها من المؤسسة ومناقشتها.

الفصل الأول

الإطار النظري للمعلومات المالية وتقييم خطر الإفلاس

تمهيد:

تحظى المعلومات المالية في عصرنا الحالي بأهمية جد كبيرة فهي عنصر حاكمي حيث لم تغب عن عالم التسابق الدائم حول تحسين أداء المؤسسات لأن دقتها وجودتها هو الأساس الذي تبنى عليه القرارات الهامة التي تؤثر مباشرة على المؤسسة، وبالتالي فإن جودة المعلومات المالية تلعب دورا يتمثل في ترشيد القرارات انطلاقا من التقارير المالية الصادرة عن المؤسسة وذلك من خلال حساب بعض المؤشرات المالية لمعرفة وضعيتها المالية.

ازداد الاهتمام بالمعلومات المالية في المؤسسات مما أدى الى معرفة ما مدى نجاحها أو فشلها، وفي هذا الصدد أدرك الكثير من الباحثين أهمية إيجاد نماذج تساعد على التمييز بين المؤسسات الفاشلة والمؤسسات الناجحة وذلك من خلال الخصائص التي تتسم بها الفئة الأولى في السنوات التي تسبق سنة الفشل، والتي لابد أن تميزها بشكل واضح عن المؤسسات غير الفاشلة، وأهم النماذج التي تمكننا من الكشف المبكر والتنبؤ بخطر الإفلاس.

وللإحاطة أكثر بهذه المعلومات قسمنا هذا الفصل الى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: الاطارالنظري للمعلومات المالية

المبحث الثاني: الاطار النظري لخطر الإفلاس

المبحث الثالث: دراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع

المبحث الأول: الإطار النظري للمعلومات المالية

المطلب الأول: تعريف المعلومات المالية

1) الفرع الأول: النظم المعلومات المالية:

عرف النظم على أنه" مجموع من الأجزاء المترابطة التي تتفاعل مع بعضها البعض لتحقيق هدف ما عن طريق قبول مدخلات وإنتاج مخرجات من خلال إجراء تحويلي منظم، كما أن هذه الأجزاء تكون في حالة تفاعل مع بيئتها.[1]

وعرف كذلك أنه "مجموعة ذات طابع انتظامي لمكونات مستقلة، ولكن تعتمد على بعضها البعض من أجل تحقيق أهداف مشتركة"[2]

يعرف نظم المعلومات على أنه: نظام من الأفراد والمعدات والإجراءات والمستندات ووسائل الاتصال الذي يجمع البيانات ويقوم بعمليات تشكيل وتخزين واسترجاع وعرض البيانات لاستخدامها في الموازنات التخطيطية، وفي المحاسبة والرقابة من العمليات الإدارية".[3]

كما يعرفه فايز جمعة بأنه "نظام معلومات ينتج معلومات مرتبطة بالأنشطة المالية للمؤسسة ويمثل مجموعة من الطرق والإجراءات تدعم المديرين الماليين في أداء وظائفهم"[4]

فنظم المعلومات المالية هي احدى نظم المعلومات المبينة على الحسابات الألية التي تقوم بدعم عملية اتخاذ المديرين الماليين لقراراتهم المتعلقة بالأنشطة التمويلية، وتحديد المخصصات المالية والرقابية على الموارد المالية.[5]

[1] محمد نور برهان، غازي إبراهيم، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 1998، ص18.

[2] سعد غالب ياسين، **نظم المعلومات الإدارية**، البازوري للنشر، الأردن، 1996، ص22.

[3] صلاح الدين عبد المنعم مبارك، **اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية**، دار الجامعة للنشر والتوزيع، مصر، 2001، ص51.

[4] فايز جمعة النجار، **نظم المعلومات الإدارية منظور اداري**، الطبعة الرابعة، دار حامد، عمان، ،2013ص.127

[5] وري منير، **نظام المعلومات المطبق في التسيير**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ،2012ص.196

2) الفرع الثاني: المعلومات المالية:

أولا: البيانات، المعلومات

هناك العديد من تعاريف للبيانات نذكر منها:

البيانات هي "عبارة عن الحروف والجمل والعبارات والأرقام والرموز غير المنظمة وغير مرتبطة بموضوع واحد، والتي لا يستفاد منها في شكلها الحالي إلا بعد تطويرها من خلال عمليات التحليل والشرح، والتي إذا فرزت وصنفت وبوبت ونظمت فإن هذه البيانات تحولت إلى معلومات"[1]

تعرف البيانات بأنها رموز مجردة من المعنى الظاهر وتعتبر المادة الخام التي يمكن أن تكون كمية يمكن قياسها وحسابها رياضيا أو أن تكون غير كمية (وصفية) مثل العادات والتقاليد...الخ وتتطلب إجراء معالجات معينة من أجل تحويلها إلى نتائج (معلومات) بالإمكان الاستفادة منها بشكل أفضل.[2]

البيانات المالية هي عبارة عن حقائق و أرقام خام عن أحداث مالية معينة غير مرتبة وغير معدة للاستخدام (بشكلها الحالي)، ويتم جمع هذه البيانات لاحتمال استخدامها فيما بعد لإنتاج معلومات.[3]

أما المعلومات فهي بيانات تمت معالجتها و أصبحت ذات قيمة ومعنى و مفهومة من طرف مستخدميها و يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، و قد تكون هذه المعلومات كمية أو نوعية.[4] أو هي القيم الخام التي تمثل الأحداث التي تقع داخل و خارج المؤسسة، بحيث يمكن للمستخدمين فهمها و استخدامها.[5]

---

[1] ايمان فاضل السامرائي، هيثم محمد الزعبي، **نظم المعلومات الادارية**، دار الصفاء، عمان، 2002، ص24.

[2] الكيلاني، عثمان وآخرون، **المدخل إلى نظم المعلومات الإدارية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، عام ،2000 ص15.

[3] مطر، محمد عطية وآخرون، **نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات "الإطار الفكري وتطبيقاته العملية"**،دار حنين للنشر، عمان، الأردن،عام ،1996ص .2

[4] Jacques SORNET, Oona HENGEOT, Nathalie Le GAZALLO, **Système d'information de gestion Manuel et Application**, Edition DUNOD, France, 2016, P : 3.

[5] Kenneth LAUDON, Jane LAUDON, **Management des systèmes d'information**, 11 e Edition, Publié par Pearson Education, France, 2011, P : 19

كما تعرف على أنها عبارة عن" مجموعة من البيانات المؤسسة والمرتبطة بموضوع معين والتي تشكل الحقائق والمفاهيم والآراء والاستنتاجات والمعتقدات التي تشكل خبرة ومعرفة محسوسة ذات قيمة مدركة في الاستخدام الحالي أو المتوقع، ونحصل على المعلومات نتيجة معالجة البيانات من خلال عمليات التبويب والتصنيف والتحليل والتنظيم بطريقة مخصصة تخدم هدف معين"[1]

ثانيا: تعريف المعلومات المالية:

تعتبر المعلومات المالية المادة الخام للمستثمرين (وغيرها من العوامل الاقتصادية من المقرضين والزبائن واتلموظفين والحكومة،...) لاتخاذ قراراتهم، ويهدف مستعملي المعلومات المالية إلى وضع تشخيص لوضعية المؤسسة، والوسيلة المستخدمة لتوصيل هذه المعلومات هي التقارير المالية بصفة عامة والقوائم المالية بصفة خاصة والتي يجب أن تكون ملائمة وموثوقة حتى يتم استخدامها في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمؤسسة لهذا تولي المؤسسات اهتماما خاصا لإعداد وعرض هذه التقارير والمتمثلة أساسا في:[2]

- الميزانية؛
- جدول حسابات النتائج؛
- الجداول الملحقة.

تعرف المعلومات المالية بأنها[3]" نتاج نظام المعلومات المحاسبي الذي تم تغذيته بالبيانات وتشغيلها لمعالجتها وإخراجها في شكل تقارير مالية، تكون الغاية منها بمثابة المحرك للإدارة لاستخدامها في إدارة مشاريعها، وتوفير المعلومات المالية اللازمة للتخطيط والتوجيه والرقابة.

[1] ايمان فاضل السمرائي، هيثم محمد الزعبي، مرجع سبق ذكره، ص2.

[2] Paul Amadieu, Veronique Bessière**, Analyse de l'information financière**, Diagnostic, évaluation, prévision et risques, edition Economica, 2007, p10.

[3] ناصر محمد علي المجهلي، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص محاسبة، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص

3) الفرع الثالث: خصائص النوعية المعلومات المالية

إن أبرز أهداف التقارير المالية هوتوفير المعلومات المفيدة التي تلبي مختلف احتياجات مستخدمي تلك التقارير سواء كان ذلك داخل المنشأة أو خارجها، ولكي تكون المعلومات المالية ذات كفاءة وفاعليةفي تحقيق أهدافها، لابد أن تتوفر فيها الخصائص النوعية للمعلومات المالية، التي تشكل معايير أساسية للاسترشاد بهافي الحكم على مدى كفاءة وفاعلية تلك المعلومات وجودتها في تحقيق الأهداف المرجوة منها في أداء دورها في اتخاذ القرارات ، وعليه بات من الضروري على معدي المعلومات المالية اختيار السياسات والبدائل المحاسبية المتاحة والتي ترفع من هذه القيمة، وفيما يلي عرض لهذه الخصائص:

1) خاصية القابلية للفهم:

أن تكون "المعلومات مفهومة من جانب متخذ القرار وتتأثر القابلية للفهم من زاوية مهارة وخبرة من يعدها من جهة، ثم من زاوية مهارة وخبرة من سيستخدمها من جهة أخرى"[1]

2) خاصية الملائمة:

وعرفها حسين بأنها تلك المعلومات التي ستؤثر على سلوك متخذي القرار، وتجعله يتخذ قرار يختلف عن ذلك القرار الذي كان يمكن اتخاذه في حالة غياب هذه المعلومات.[2]

وعرفها مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بأنها تلك المعلومات القادرة على إحداث فروق في القرارات من خلال مساعدة المستخدمين للمعلومات في إعداد تنبؤات عن النتائج المستقبلية أو تغيير التنبؤات السابقة وتصحيحها.[3]

تعرف "المعلومات الملائمة على أنها تلك المعلومات القادرة على إحداث تغيير في اتجاه القرار، وبالتطبيق على التقارير المالية يكون ذلك عن طريق مساعدة مستخدمي هذه التقارير على تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب من الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية"[4].

---

[1] محمد مطر، موسى السويطي، **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس، العرض والإفصاح**، دار وائل، الطبعة الثانية، عمان، ص332.

[2] حسين، أحمد حسين علي، **نظم المعلومات المحاسبية** –الإطار الفكري والنظم التطبيقية، القاهرة، مصر،عام ،1997 ص26.

[3] FASB, Statement of Financial Accounting Concepts No.2 (SFAC No.2), "Quantitative Characteristic Of Accounting Information", 1980.

[4] عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة**، ذات السلاسل، الكويت، للطباعة ونشر، كويت، 1990ص

فخاصية الملائمة تعتمد على كل من:

- ❖ مستخدم المعلومات المالية وقدرته على التعامل مع تلك المعلومات.
- ❖ الأثر الذي يمكن أن تحدثه تلك المعلومات على اتخاذ القرار عند المقارنة بين البدائل.
- ❖ الإدراك المتكامل لمعدي المعلومات المالية لطبيعة احتياجات المستخدمين لهذه المعلومات.

3) خاصية القابلية للمقارنة:

تعتبر المعلومات التي يتم قياسها والتقرير عنها بصورة متماثلة في المنظمات الاقتصادية المختلفة قابلة للمقارنة. حيث تمكن خاصية القابلية للمقارنة المستخدمين من تحديد جوانب الاتفاق والاختلاف الأساسية في الظواهر الاقتصادية، طالما أنه لم يتم إخفاء هذه الجوانب باستخدام طرق محاسبية متماثلة.[1]

ولكي تتحقق هذه الخاصية في المعلومات لابد من توفر عنصرين أساسيين هما:[2]

●**عنصر التوحيد** :ويقضي بتوحيد الأساليب والطرق المتبعة في إعدادها وذلك سواء في مجالات القياس أو مجالات الإفصاح.

●**عنصر الاتساق** :عنصر الاتساق مكمل لعنصر التوحيد، ويقضي ضرورة توفر التماثل في إتباع الأسس والمباد نفسها على مدار الفترات المالية المتتالية وذلك في مجالات القياس والإفصاح لكي تكون المعلومات المالية المنشورة قابلة للمقارنة.

4) خاصية الموثوقية:

عرفت على أن "الموثوقية للمعلومات المالية تقدر بمقدار المعلومات التي يتم نشرها في التقارير المالية الخالية من الأخطاء والتحيز في العرض والتصور الصادق للأحداث والعمليات الاقتصادية، وتمثل الموثوقية في المعلومات المالية ضرورة ملحة للأفراد الذين لا يتوفر لديهم الوقت والخبرة الكافية لتقييم محتويات التقارير المالية واختيار المعلومات المفيدة لهم"[3]

[1] كيسو، دونالد، وويجانت، جيري، **المحاسبة المتوسطة**، الجزء الأول، ترجمة أحمد حامد حجاج، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية،عام ،2005ص72

[2] محمد مطر، موسى السويطي، مرجع سبق ذكره، ص334.

[3] دونالد كيسو وجيري بجانت، مرجع سبق ذكره، ص70.

تعتبر خاصية الموثوقية أحد الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات، وتتوافر هذه الخاصية في المعلومات عندما تكون خالية من الأخطاء وحيادية وتتصف بأمانة التعبير، أي أنها خاصية تتعلق بأمانة المعلومات المحاسبية وإمكانية الاعتماد عليها.[1]

فحتى تكون المعلومات مفيدة لا يكفي أن تكون ملائمة فقط، وإنما يجب أن تتمتع بالموثوقية، وحتى تكون كذلك يجب أن تتوافر فيها خاصيتي القابلية للتحقق ومصداقية التعبير.

المطلب الثاني: مستخدمي معلومات المالية ومصادرها

الفرع الأول: مستخدمي المعلومات المالية

يتمثل مستخدمي المعلومات المالية فيما يلي:[2]

- **المستثمرين:** يهتم المساهمون ومستشاريهم بالمخاطر والعوائد المتعلقة باستثماراتهم، وتتطلب تلك الفئة من المستخدمين معلومات تساعد في اتخاذ قرارات تتعلق بشراء او الاحتفاظ او بيع الاستثمارات؛
- **العاملين:** يهتم العاملون والمجموعات التي تمثلهم بالمعلومات المتعلقة بربحية واستقرار المؤسسات التي يعملون بها، كما يهتم هؤلاء بالمعلومات التي تساعدهم في تقييم قدرة مؤسستهم على توفير المكافآت ومنافع التقاعد وفرص التوظيف؛
- **الموردون وغيرهم من الدائنين الاخرين:** يهتم هؤلاء بالمعلومات التي تمكنهم من معرفة ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم سوف تسدد في موعدها؛
- **المقرضين:** يهتم المقرضون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت قروضهم وفوائدها سيتم سدادها في مواعيد استحقاقها؛
- **العملاء:** يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المؤسسة خاصة في حالة ارتباطهم او اعتمادهم على المؤسسة في الاجل الطويل؛
- **الجهات الحكومية:** تهتم بتوزيع الموارد وبالتالي بأنشطة المؤسسات المختلفة، وتحتاج الى معلومات لاستخدامها في توجيه وتنظيم تلك الأنشطة ووضع السياسات الضريبية وكذلك كأساس للإحصاءات المتعلقة بالدخل القومي وما يماثلها؛

[1] الشيرازي،عباس مهدي، مرجع سبق ذكره، ص201.

[2] سعيدي عبد الحليم، **محاولة تقييم افصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي** (دراسة عينة من المؤسسات)، محاسبة، مذكرة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014 ، ص 51

- **الجمهور العام:** تؤثر المؤسسة على الجمهور العام بطرق متعددة فمثلا قد تقدم المؤسسة مساهمة فعالة في الاقتصاد المحلي عن طريق توفير فرص عمل او دعم الموردين المحليين، وأيضا المعلومات المتعلقة باتجاهات أنشطة المؤسسة.

الفرع الثاني: اهداف المعلومات المالية ومصادرها

اولا: اهداف المعلومات المالية:

- اعداد التنبؤات المالية، مساندة وتحضير الخطط المالية و تقييم الاستثمارات المالية ومصادر التمويل؛
- تفيد في تحديد نواحي القوة والضعف في المؤسسة وتقدير امكانياتها المالية وكذلك احتمالات مواجهة الفشل المالي؛
- توفير المعلومات التي تفيد في تقدير درجة السيولة والعسر المالي وتدفق الأموال؛
- توفير المعلومات التي تفيد في تقييم قدرة الإدارة على النهوض بمسؤولياتها والحكم على كفاءة ادارتها عن طريق تحديد مقياس الربحية ومكوناتها؛
- توفير المعلومات الملائمة التي تفيد المستثمرين الحاليين والمرتقبين وغيرهم في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة من حيث الحجم والتوقيت ودرجة عدم التأكد؛
- توفير المعلومات الخاصة باتخاذ القرارات المناسبة مع إعطاء الوضع السليم للسيولة لتخفيض النفقات وزيادة الأرباح؛

ثانيا: مصادر المعلومات المالية:

1. الميزانيات:

وهي تتيح للمؤسسات تقييم التأثير التجاري للأنشطة وتحديد ما إذا كان الأمر يستحق متابعتها أو تغيير المسار.

تتم مراجعة تدفقات عمل الشركات لتسليط الضوء على المجالات التي تخسر فيها الشركة الأموال ومعرفة ما إذا كان يمكن توفير المال عن طريق تجنب الإنفاق المفرط ، مع فرض قيود أكثر صرامة.

2. **تقارير شكلية:** أنها توفر المعلومات المالية بناء على توقعات أو افتراضات إدارة الشركات. يوضح ما إذا كانت عملية التفكير هذه تصطدم أو تتوافق مع إجماع السوق.
على سبيل المثال ، إذا كانت الإدارة تتوقع أن يبلغ معدل نمو القطاع 10٪ ، بينما يبلغ إجماع السوق حوالي 6٪ ، فقد يعتقد المستثمرون أن قيادة المنظمة متفائلة جدًا أو فقدت الاتصال بالواقع التنافسي.
3. **أوراق العمل الإنتاج:** أنها توفر بيانات قيمة حول العمليات الإنتاجية للشركة ، وكذلك الأدوات والإجراءات والمنهجيات التي تعتمد عليها لإنتاج السلع بأسعار معقولة.
يمكنك معرفة مقدار ما تنفقه الشركة على كل منتج والأموال التي يتم دفعها لتخزين عناصر الإنتاج ، مثل المواد الخام والمنتجات قيد المعالجة والمنتجات النهائية.
كما يشير إلى مقدار ما تنفقه الشركة على تكاليف العمالة وما إذا كان يمكن تخفيض هذه النفقات عن طريق تقليل قوة العمل أو العمل الإضافي المسموح به.
4. **البيانات المالية:** وهي سجلات مكتوبة تنقل الأنشطة والظروف المالية للشركة. في الأساس ، هم خزانة المعلومات المالية ، والتي يقوم المستثمرون بمراجعتها قبل اتخاذ القرارات بشأن تخصيص الأصول. تهدف البيانات المالية إلى تقديم المعلومات المالية للشركة بأكثر الطرق وضوحًا وإيجازًا. غالبًا ما تتم مراجعتها من قبل الجهات الحكومية والمحاسبين والشركات وما إلى ذلك. لضمان الدقة ولأغراض الضرائب أو التمويل أو الاستثمار.
يعد التقرير السنوي أحد أهم مصادر المعلومات المالية الموثوقة والمدققة. هذا يحتوي على البيانات المالية للشركة. تقارير البيانات المالية الرئيسية الثلاثة هي:

1) **الميزانية العمومية:** يقدم وصفًا عامًا للموجودات والمطلوبات وحقوق المساهمين على أنها لقطة سريعة ، وعادةً ما تكون في نهاية السنة المالية. يحدد الرصيد كيفية تمويل الأصول ، إما بالالتزامات أو الديون أو بحقوق المساهمين ، مثل الأرباح المتراكمة أو رأس المال المدفوع الإضافي.
2) **حسابات النتائج:** بخلاف الميزانية ، يغطي حساب النتائج مجموعة من الوقت. هذا النطاق هو سنة واحدة للبيانات المالية السنوية وربع للبيانات المالية الفصلية. يقدم لمحة عامة عن الدخل والمصروفات والفوائد الصافية والأرباح للسهم الواحد.
3) **بيان التدفق النقدي:** التوفيق بين بيان النتائج والميزانية في ثلاثة أنشطة تجارية رئيسية. وتشمل هذه الأنشطة أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل. تشمل الأنشطة التشغيلية التدفقات النقدية من العمليات التجارية العادية. ويشمل الاستثمار التدفقات النقدية من الاستحواذ والتصرف في الأصول ، مثل العقارات والمعدات. تشمل أنشطة التمويل التدفقات النقدية للديون ورأس المال الاستثماري.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للإفلاس

المطلب الاول: تعريف الإفلاس وآثاره

الفرع الأول: تعريف الإفلاس

1. **تعريف الإفلاس:** تعددت تعريفات الإفلاس وتنوعت، حيث يمكننا التطرق إلى بعضها كالآتي:

- الإفلاس هو عبارة عن الحالة القانونية التي ينتهي إليها تاجر توقف عن دفع ديونه، أو هو طريق للتنفيذ الجماعي على أموال المدين التاجر الذي توقف عن سداد ديونه في ميعاد إستحقاقها، مما يؤدي إلى تصفية أمواله وبيعها تمهيدا لتوزيع ثمنها على الدائنين قسمة غرماء.[1]
- الوضعية التي لاتستطيع عندها الأصول المتاحة للمؤسسة مواجهة المستحقات، حيث تحدد درجة خطر الإفلاس بمقارنة آجال استحقاق دفع عناصر الخصوم مع آجال تحقيق عناصر الأصول[2].
- المرحلة التي تلي مرحلة الفشل ويتم فيها اشهار افلاس المؤسسة وتوقيف نشاطها بحكم من المحكمة وبيعها لتسديد الديون لأصحابها وهذا المنظور القانوني.[3]

2. **أسباب الإفلاس:**

ركزت معظم الدراسات السابقة التي تناولت أسباب الفشل المالي للمؤسسات على أنها تعود إلى عدة عوامل منها الخارجية ومنها الداخلية، والتي تؤثر على أدائها واستمرارها بطريقة مباشرة وغير مباشرة. ويمكن التطرق إلى هذه الأسباب والعوامل فيما يلي:[4]

1) **أسباب إدارية:**

من أهم الأسباب التي تؤدي إلى فشل المشاريع والمؤسسات هي غياب الأفراد القياديين الأكفاء، وكذلك تغلب المصالح الخاصة للمساهمين والملاك مما يؤدي إلى ظهور إختلالات إدارية نذكر منها: ضعف إدارة الشركة وعدم كفاءتها، ضعف الجانب الرقابي وكذا إختيار فريق سيئ للعمل ليس لديه المرونة والقدرة على التغيير.

---

[1] إلياس بن ساسي، و يوسف قريشي، **التسيير المالي**، الإصدار1، عمان الأردن، دار وائل للنشر، 2006، ص

[2] إلياس بن ساسي، و يوسف قريشي، مرجع سابق.

[3] زهرة حميداتو، **أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية**، جامعة ورقلة، 2017.

[4] فيصل كيوص، **دور النسب المالية في التحليل والتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، جامعة قاصدي مرباح. ورقلة، 2018،

2) **أسباب مالية:**

من الأسباب التي تؤدي إلى إفلاس الشركات ضعف هيكلها المالي، وكذلك الإنفاق غير العقلاني الذي لايتناسب وإيرادات المشروع الذي يؤدي إلى فشله بظهور إختلالات مالية نذكر منها:

- إختلال الهياكل التمويلية وارتفاع كلفة المصادر التمويلية؛
- الخسائر المتراكمة أو قلة الأرباح بسبب المنافسة؛
- فقدان السيولة النقدية وعجز عن الوفاء بديونها اتجاه مختلف دائنيها؛
- تراكم ديون الشركة بصورة تؤثر سلبا على نتائج أعمالها؛
- الإعتماد على البنوك ودفع فوائد عالية؛

3) **أسباب فنية وإنتاجية:**

تتمثل في عدم مواكبة التطور التكنولوجي وإستعمال وسائل تقليدية أو وسائل تكنولوجية غير مناسبة.

4) **أسباب خارجية:**

تتمثل في المنافسة الخارجية والشديدة وكل الظروف المحيطة بالسوق، كعدم القدرة على مواجهة المنافسين وإرتفاع تكاليف السوق، وكذلك مختلف الظروف الاقتصادية عامة والقرارات الحكومية والتقلبات الحادة في أسعار الصرف، أيضا الإتجاهات التضخمية السائدة على المستوى المحلي والعالمي.

الفرع الثاني: اثار الإفلاس

يترتب على إفلاس المؤسسات آثار متعددة لا تنعكس على المؤسسة فقط بل تنعكس على شركائها وحتى على أعوانها، ويمكن ذكر أهم آثار الإفلاس فيما يلي:[1]

1. آثاره على المؤسسة:

- تزايد الخسائر المحققة نتيجة لتزايد حجم الديون المتعثرة من أقساط وفوائدلصالح البنك الدائن؛
- يترتب على هذه الخسائر إنخفاض حجم الموارد الذاتية للمؤسسة ومن ثم التعرض لأزمة سيولة؛
- مواجهة المؤسسة لعدة صعوبات في الحصول على مستلزمات التشغيل الضرورية لإستمرارية نشاطها؛
- تزايد الطاقات العاطلة في المؤسسة عن الطاقات التشغيلية فيها.

2. آثاره على الجهاز المصرفي:

- تعريض البنك المانح للمؤسسة مختلف التسهيلات إلى خسائر باهضة التكاليف تشمل جانبين أولهما مادي والثاني معنوي، فالجانب المادي ينصرف إلى التقليل في ربحية المؤسسة وإنخفاض قدرة البنك على التوسع وتغطية تكاليفه، أما الجانب المعنوي ينصرف إلى عامل الثقة في كفاءة القائمين عليه، وبالتالي إهتزاز الثقة في البنك لعدم قدرته على توظيف الأموال.
- تستغرق معالجة الديون المتعثرة المزيد من الوقت والجهد والتكلفة سواء من جانب المسؤولين أو من جانب الأفراد العاملين بالبنك، مما يؤثر سلبا على الأداء الوظيفي لأعمال البنك وبالتالي تقل أرباحه وتزداد خسائره
- قد يؤدي فشل وإفلاس المؤسسة إلى إنكماش أعمال البنك وغلق بعض فروعه، أو بيع بعض من أصوله لعدم إسترجاع أمواله المستحقة من هذه المؤسسة؛

3. آثاره على المساهمين:

إذا وقع إفلاسه المؤسسة فإن أول من يتحمل المخاطر هم المساهمون بإعتبارهم ملاك المؤسسة من خلال مساهمة كل شريك في تكوين رأسمالها، ويترتب على الإفلاس تحمل المساهمون بعض التكاليف والتي يطلق عليها تكاليف الإفلاس والمتمثلة في:

[1] مريم شلية، دور القوائم المالية في التنبؤ بخطر الإفلاس في المؤسسة الإقتصادية. سكيكدة: 20 أوث1955، 2016.

- **التكاليف المباشرة:** :تتعلق بالمصاريف المرتبطة بالإجراءات القضائية المصاحبة للإفلاس والإعلان عنه وتحتوي هذه التكاليف على مصاريف المقاضاة والتكاليف الإدارية والقانونية، مصاريف إعادة التنظيم والتصفية بالإضافة إلى تكاليف الإنخفاض في قيمة الأصول عند بيعها.
- **التكاليف غير المباشرة:** تشمل تكلفة الفرص الضائعة فالتوقف المؤقت عن النشاط يفوت على المؤسسة القيام بمشاريع ذات مردودية إقتصادية، ضياع الثقة بين المؤسسة وأعوانها.

4. آثاره على المستخدمين:

إن وقوع المؤسسة في حالة إفلاس يترتب عليه تصفيتها والتخلي عن عدد من المستخدمين الذين سيجدون أنفسهم في حالة بطالة وبذلك تتدهور قوتهم الشرائية إلى أدنى مستوياتها، ويتغير نمط حياتهم تبعا لذلك كفقدان الإستفادة من الخدمات الاجتماعية التي توفرها المؤسسة. كذلك هو الحال بالنسبة للمستخدمين الباقين فسيواصلون عملهم في جو يسوده عدم الثقة خاصة إذا إستخدمت المؤسسة الإفلاس كإستراتيجية للتقليل من اليد العاملة فيها.

5. آثاره على الزبائن:

يتضرر الزبائن من إفلاس المؤسسة من خلال خسارة جودة المنتجات والخدمات والأسعار الملائمة بالإضافة إلى فقدان الإستفادة من مزايا الدفع المؤجل والخصومات التي كانت توفرها المؤسسة المفلسة.

المطلب الثاني: تحليل خطر الإفلاس والتنبؤ به

الفرع الأول: أهمية التنبؤ بخطر الإفلاس

إنه لمن الضروري إيجاد طريقة أو آلية تحليلية يتم بواسطتها التنبؤ بإحتمال وصول المؤسسة الاقتصادية إلى حالة الفشل المالي قبل عدد كاف من السنوات لتصحيح مسارها في حينه، وذلك لما لفشل المؤسسة من آثار خطيرة على الاقتصاد والفئات العاملة فيه والمرتبطة بهذه المؤسسة، يحوز التنبؤ بخطر الإفلاس على إهتمام متزايد من قبل الجهات العلمية والعملية، وذلك لما يقدمه من مزايا إيجابية تكشف حالة المؤسسة المستقبلية للإستعداد لها، لمن يتوقعه في الوقت المناسب من تجنب مختلف الأضرار والخسائر التي كان من الممكن أن تتعرض لها المؤسسة في غياب التنبؤ، لذا كانت الأهداف الرئيسية لكل الأبحاث في هذا المجال موجهة نحو خلق جهاز إنذار مبكر لرصد دلائل الفشل المالي والإخفاق من بدايات ظهورها لإتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة قبل حدوث الإفلاس. وللتنبؤ بخطر الإفلاس أهمية كبيرة لدى الجهات التالية:[1]

1. **المصارف أو البنوك:** تهتم بخطر إفلاس المؤسسة الاقتصادية من أجل تحديد وتقدير الجدارة الإئتمانية للمؤسسات وتطور درجة مديونيتها لإقرار منحها الإئتمان من عدمه.
2. **المستثمرون والدائنون:** :يهتمون بفشل المؤسسة الاقتصادية لتقويم سلامة إستثماراتهم، والتمييز بين الإستثمارات المرغوب فيها وغير المرغوب فيها، لتحديد الإستثمارات الواجب التخلص منها خشية المزيد من الخسائر.
3. **إدارة المؤسسة:** تهتم بالتعرف على مؤشرات الإفلاس والتعامل مع أسبابها محاولة بذلك معالجتها أو إتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لحمايتها قبل حدوث الإفلاس وإنتشاره.
4. **عمال المؤسسة:** يبرز إهتمامهم لهذه الظاهرة للحكم على كفاءة أنشطة المؤسسة وقدرتها على تحقيق الأرباح بصفة مستمرة لتحقيق الأمن الوظيفي لهم وتقدير العوائد التي تعود عليهم في شكل زيادة في الأجور.
5. **المساهمون:** :يهتمون بخطر الإفلاس للمؤسسة لمعرفة العوائد المتعلقة بالأسهم المستثمرة الحالية والمستقبلية بالمؤسسة، وبالتالي معرفة سلامة الإستثمارات من نمو وتوسع لتعظيم ثروتهم.
6. **مراجعوا الحسابات:** :ينبع إهتمامهم بخطر الإفلاس من أن لهم مسؤولية كبيرة في تدقيق القوائم المالية لتلك المؤسسات.

[1] إيمان حيرش، التنبؤ بالخطر المالي بإستخدام بعض النماذج الكمية. سكيكدة: 20 أوت1955، 2016

7. **الجهات الرسمية والسلطات النقدية والاقتصادية:** تظهر إهتمامها بخطر إفلاس المؤسسات الاقتصادية لتمكينها من أداء وظيفتها الرقابية على المؤسسات العاملة في الاقتصاد تجنبا لوقوع الأزمات وإنعكاساتها على الجهات الأخرى، لتحديد أرباح المؤسسة وبالتالي نصيبها من الضرائب والرسوم لمحاربة التهرب الضريبي وإعداد الخطط المستقبلية.

الفرع الثاني: شروط نجاح عملية التنبؤ بخطر الإفلاس

هناك مجموعة من الشروط الواجب مراعاتها عند القيام بعملية التنبؤ بخطر الإفلاس والمتمثلة في:[1]

- ✓ إعتماد عملية التنبؤ بشكل أساسي على القوائم المالية المتمثلة في الميزانية، قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية للوصول إلى معلومات مالية متوقعة يتم إعدادها بناءا على خصائص وإفتراضات ومبادئ محاسبية معينة تراعي الظروف التاريخية للمؤسسة بالإضافة إلى ظروفها الحاضرة والمستقبلية؛
- ✓ أن تكون الإفتراضات التي تبنى عليها التوقعات المستقبلية مقبولة وتتسم بالإتساق بين فترة وأخرى؛
- ✓ أن تكون الفترة الزمنية التي تم تحديدها للتنبؤ قصيرة نسبيا، فكلما قصرت الفترة الزمنية كلما زادت دقة وسرعة التنبؤ بخطر الإفلاس وكلما كان ذلك في صالح المؤسسة والعكس صحيح؛
- ✓ أن تبنى النتائج التي يتم إستخدامها في عملية التنبؤ على منهج علمي يراعي جميع المتغيرات المحيطة بخطر الإفلاس؛

[1] مريم شلية، مرجع سابق

المبحث الثالث: دراسات سابقة

1) محمود جلال احمد، طلال الكسار، استخدام مؤشرات النسب المالية في تقويم الأداء المالي والتنبؤ بالأزمات المالية للشركات (الفشل المالي)، بحث مقدم للمؤتمر الدولي السابع لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن 2009.

سعى هذا المقال الى بناء مجموعة من النسب المالية من خلال الاستعانة بانماذج السابقة والغرض من هذه الحزمة الوصول الى تقويم الأداء المالي والتنبؤ بالفشل المالي للشركات، وتم الربط بين قيمة الاداء المالي والفشل المالي من خلال الرسم البياني لوضعية الشركات والنسب المختارة، وقد توصل الباحث الى امكانية ذلك بالنظر الى تجانس النتائج بين الشركات المعنية والاسلوب المطبق.

2) Johana blach, Financial Risk Identification Based on The Balance Sheet Information, International Conference About Control and Modelling Risk Financial, Faculty of Economy. Department of Finance, Technical University of Ostrava. Czech Republic.8 9/09/2010.

تهدف هذه المقالة الى إبراز دور الميزانية في تحديد المخاطر المالية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة الى أهمية الميزانية في الكشف عن المخاطر المالية للمؤسسات، فابرغم من اعتبار الميزانية كشف ساكن إلا أنه يمكن من خلالها حساب عدة مؤشرات من أجل الحكم على خطر اختلال التوازن المالي وخطر اللاسيولة وخطر الإفلاس والتي من شأنها أيضا أن تساهم في عملية التنبؤ بهذه المخاطر

3) قريشي خير الدين، دور المعلومات المحاسبية المفصح عنها وفق النظام المحاسبي المالي في التنبؤ بخطر الإفلاس، مذكرة ماجستير، قسم العلوم التجارية، تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011 / 2012 . هدفت هذه الدراسة إلى تحليل ظاهرة الإفلاس وضبط المفاهيم المتعلقة بها، محاولة التعرف على المستجدات المتعلقة بالمعلومات المحاسبية في النظام المحاسبي المالي بالإضافة إلى إختبار قدرة الإفصاح المالي على توقع خطر الإفلاس من خلال إعداد نموذج للتنبؤ. أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي أهمية العولمة المحاسبية بإعتبارها مدخل للنسب المالية في ميدان التنبؤ، أهمية إدراج قائمة التدفقات النقدية ضمن القوائم المالية التي تفصح عنها المؤسسة.

4) دراسة عزيز (2014) حاولت الدراسة في دور التنبؤ بالفشل المالي ومؤشرات التدفقات النقدية التشغيلية في الاستقرار المصرفي باستخدام النموذج KIDA وذلك على عينة من 10 مصارف مدرجة بسوق العراق للأوراق المالية، حيث توصلت هذه الدراسة في تصنيف المصارف إلى ناجحة وفاشلة ماليا، وان نتائج النموذج حققت نسبة توافق مع مؤشرات للتدفقات النقدية تخطت حجز ال50%.

5) مريم شلية، دور القوائم المالية في التنبؤ بالإفلاس في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، قسم العلوم التجارية، تخصص محاسبة ومالية، جامعة 20 أوث 1955 ، سكيكدة، 2016 / 2017 تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور القوائم المالية في التنبؤ بخطر الإفلاس في المؤسسة الاقتصادية خاصة في ظل النظام المحاسبي المالي، وذلك بإستخدام مجموعة من أدوات التحليل المالي والنماذج الإحصائية.

6) ذكرى الوافي، إستخدام التحليل المالي للكشف على التعثر المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، قسم العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي 2019/2018. تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى إمكانية إستخدام التحليل المالي في الكشف عن التعثر المالي للمؤسسة الاقتصادية، وقد توصلت الد ا رسة إلى أن التحليل المالي يساعد المؤسسة في الكشف عن التعثر المالي.

من خلال عرضنا الى الدراسات التي تناولت اشكالية التنبؤ بالفشل المالي من عدمه وذلك باستخدام المعلومات المالية في الشركات نجد ان أغلب الدراسات اعتمدت على متغيرات كمية (النسب المالية) وأسلوب رياضي (نماذج) في إشتقاق إحتمال الفشل المالي وذلك من خلال معامل الإرتباط الذي يعتمد على مجموعة متغيرات الا ان المعدلات النسبية التي أعطيت لهذه المتغيرات تختلف من نموذج لأخر حسب الظروف الإقتصادية لكل شركة.

خلاصة الفصل:

تعد المعلومات المالية التي يتم عرضها في التقارير المالية بمختلف أنواعها ذات معنى ودلالة واضحة على الوضعية المالية للمؤسسة، وكل مايتعلق بها من موضوعات تساهم في تأكيد أهمية المعلومات للمنظمة ووظائفها، وان للمعلومات مالية خصائص نوعية تساعدها في تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية.

إن من الأسباب المؤدية إلى وقوع خطر الإفلاس متعددة وتختلف من مؤسسة إلى أخرى، فقد تكون أسباب داخلية أو خارجية ويترتب على ذلك آثار على المؤسسة وأعوانها. لتفادي الوقوع في هذا الخطر ينبغي علينا القيام بالتحليل المالي لوضعية المؤسسة وذلك باستخدام مجموعة من برامج المتخصصة في تنبؤ بخطر الإفلاس.

الفصل الثاني

الدراسة الميدنية للمؤسسة الوطنية

للسيارات الصناعية SNVI

تمهيد:

تطرقنا في الفصل السابق حول مفاهيم المعلومات المالية وخطر الإفلاس نظريا، وأثار المترتبة عن هذا الخطر وأيضا اهم نماذج المستخدمة للتنبؤ بخطر الإفلاس . وفي هذا الفصل سنتطرق الى دراسة القوائم المالية للمؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية باستخدام احد نماذج الإفلاس لمعرفة هل المؤسسة في خطر الإفلاس ام لا، حيث قسمنا هذا الفصل الى مبحثين:

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة

المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها

المبحث الأول: الطريقة الأدوات المستخدمة

من خلال هذا المبحث سنبين الأسس التي اعتمدنا عليها في الدراسة المتمثلة في مطلبين اساسين حيث يتمثل الأول في الطريقة المتبعة أما الثاني في الأدوات والبرامج المستعان بها.

المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة

تعتبر الطريقة التي تتبعها أي دراسة أساسية لها، وتتكون في الاغلب من مجتمع وعينات ومتغيرات الدراسة وطرق جمعها والتي نحاول ابرازها في هذا المطلب.

الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة

سنقوم بتحديد مجتمع الدراسة وعينات الدراسة التي اعتمدنا عليها في دراستنا.

اولا: مجتمع الدراسة

قمنا بتحديد مجتمع الدراسة على المؤسسات الاقتصادية الوطنية الجزائرية والتي يكون نشاطها اقتصادي وتتوفر على اهم المعلومات المالية، مع إمكانية إستخدام أحد البرامج الإحصائية لتنبؤ بخطر الإفلاس من اجل القيام بدراسة سليمة وصحيحة.

ثانيا: عينة الدراسة

استطعنا تحديد عينة لدراستنا والمتمثلة في المؤسسة الوطنية للسيرات الصناعية SNVI وحدة ورقلة، لتوفر الشروط الأساسية، وحاولنا اسقاط الجانب النظري على هذه العينة وذلك للفترة الممتدة من 2017-2021.

- ✓ **التعريف بالمؤسسة الوطنية للسيرات الصناعية وحدة ورقلة:**

المؤسسة "**الوطنية لصناعة السيارات الصناعية SNVI**" هي مؤسسة قديمة النشأة تم تأسيسها سنة 1959 أين كانت تابعة لمؤسسة بيرلي وبعد الاستقلال تحول اسمها إلى صوناكوم يبلغ عدد عمالها 800 عامل سنة 1975 ، وتقع هذه المؤسسة بالجزائر العاصمة وبالضبط في رويبة، يتمثل عملها في صناعة و تركيب السيارات الصناعية كما يوجد بعض قطع الغيار التي تستورد مثل المحركات أما باقي قطع الغيار فتنتج محليا.

تعتبر وحدة 840 ورقلة وحدة تجارية تقع في الطريق رقم 49 الرابط بين ولاية غرداية وولاية ورقلة، تحكم الجنوب الشرقي بصفة عامة ولها عدة فروع أخرى مثل (تمنراست، ادرار، غرداية، الأغواط وإليزي). وهذا بالنسبة للإنتاج الوطني و تشرف على:

بيع الشاحنات الكبيرة منها والصغيرة وكذا بيع قطع الغيار، كما تقوم بتصليح وتجديد الشاحنات وإعادة هيكلة السيارات وتشرف على نقطتين للبيع:

جانت وعين أمناس كما قامت المؤسسة بإضافة نشاط جديد يتمثل في بناء البيوت الجاهزة كما تتعامل المؤسسة مع موردين من داخل الوطن وخارجه وبالنسبة للزبائن فهم كثيرون في حين تقدر 68 بالمئة قطاع عسكري حكومي، كما تعتمد المؤسسة على موارد مالية مصدرها الأساسي الدولة المتمثل في قروض وإعانات.

الفرع الثاني: متغيرات الدراسة

سنوضح في هذا الفرع المتغير المستقل من المتغير التابع التي اعتمدنا عليها في دراستنا وطريقة جمعها.

أولا: تحديد متغيرات الدراسة.

- ✓ **المعلومات المالية:** تعتبر المتغير المستقل للدراسة حيث ترتكز على تحديد الوضعية المالية للمؤسسة وتطورها خلال فترة الدراسة
- ✓ **خطر الإفلاس:** تمثل المتغير التابع للدراسة حيث يمكن من خلاله التوصل لمدى تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع وذلك بحساب بعض نسب المالية بإستخدام نموذج الإفلاس.

ثانيا: طريقة جمع متغيرات الدراسة

سنقوم في هذه الدراسة باتباع المنهج الوصفي الذي اعتمدنا عليه في الفصل التطبيقي والذي يساعدنا للوصول الى الإجابة على الإشكالية والفرضيات وذلك بتحليل بعض القوائم المالية لمدة خمس السنوات الأخيرة، والتي استخدمناها في الدراسة، والتوصل للنتائج ودعمها بما يستوجب من مخططات واشكال، والتي بدورها تمكننا من الوصول لفعالية المعلومات المالية للمؤسسة وإبراز تأثيرها وانعكاسها على الوضعية المالية وإستخدامها للتنبؤ بخطر الإفلاس.

المطلب الثاني: الأدوات والبرامج المستخدمة

لمعالجة الموضوع وتقديم أحسن صورة للدراسة يتوجب علينا استخدم بعض الأدوات وللوصول الى النتائج تحليلها سنستعين ببعض البرامج، وهذا ما سنتطرق اليه.

الفرع الأول: الأدوات المستخدمة

تتمثل الأدوات المستخدمة في دراستنا فيما يلي:

أولا: جمع الوثائق

من خلال عملية جمع الوثائق اعتمادنا على القوائم المالية للمؤسسة والمتمثلة في الميزانية المحاسبية وجدول حساب النتائج والتي تعتبر أهم الأدوات التي ترتكز عليها الدراسة وذلك من أجل ان نبين المعلومات المالية للشركة لمدة 5 سنوات الأخيرة كما تعتبر نفسها الفترة التي شهدت فيها الشركة استقلالا في قوائمها المالية بداية من سنة 2017.

ثانيا: المقابلة

تمكنا من اجراء المقابلات مع موظفي المؤسسة والتي تعتبر بمثابة المصباح الذي ينير الطريق لأجل تقديم التحليل الجيد والفعال للنتائج المتحصل عليها وهذا بطرح التساؤلات وبعض الاستفسارات الخاصة بالسياسة المالية من اجل فعالية الدراسة.

الفرع الثاني: البرامج المستعان بها في الدراسة

للتوصل الى النتائج المرادة والتي من خلالها نستطيع الوصول الى اهداف الدراسة قمنا بالاستعانة ببرنامج **Excel إصدار 2021** لتسهيل عملية التحليل وتنظيم جمع المعلومات وتبويبها وترتيبها من خلال اعداد الجداول والاشكال التي تساعد في فهم النتائج وايصال الفكرة للباحث.

كما استخدمنا **نموذج KIDA1981** لأنه من النماذج الحديثة المستخدمة في عملية التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية، وقد بني هذا النموذج على خمسة متغيرات مستقلة من النسب المالية حيث تحدد قيمة المتغير التابع Z بموجب المعادلة الرياضية التالية:[1]

$$Z= 1.042X1 +0.42X2 -0.461X3 -0.463X4 +0.271X5$$

كما يتم التعبير عنه من خلال الجدول التالي:

الجدول (2–1): متغيرات نموذج Kida 1981

النسب	كيفية الحساب
X1	نتيجة الصافية/ مجموع الأصول
X2	مجموع حقوق المساهمين/ مجموع الخصوم
X3	الأصول السائلة/ الخصوم المتداولة
X4	المبيعات/ إجمالي الأصول
X5	النقدية/ إجمالي الأصول

المصدر: سالم 2020

إعتبر Kida أن إحتمال تعرض المؤسسة للفشل المالي يرتفع عندما تكون قيمة Z سالبة، أما المؤسسة التي تكون فيها قيمة Z موجبة فهي غير مهددة بالإفلاس، أثبت هذا النموذج قدرة تنبؤية عالية لإحتمالات التنبؤ بالفشل المالي تصل إلى 90% قبل سنة من حدوث الإفلاس.

[1] سالم، رزاق حنان، **استخدام نموذج KIDA وSHEROOD للتنبؤ بالفشل المالي لتفادي الوقوع في الإفلاس**، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، 03(02)، 2020، ص26، ص27.

المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها

من خلال هدا المبحث والذي يعتبر تلخيصا لكل ما توصلنا اليه، سنتطرق لنتائج الدراسة وذلك بعرض النتائج وكذا مناقشتها من خلال تحليلها استنادا على الادوات والبرامج المستخدمة، هدا ما سوف يمكننا لاحقا في الإجابة على الإشكالية واختبار الفرضيات.

المطلب الأول: تطورات النسب الأساسية لنموذج KIDA

1) تطورات النتيجة الصافية لمؤسسة **SNVI** من (2017-2021)

الشكل(2-1): يمثل منحنى البياني تطورات النتيجة الصافية لمؤسسة **SNVI** من (2017-2021)

التحليل: نلاحظ من الشكل ان المؤسسة شهدت خسائر من (2017-2018) نتيجة لشراء سلع (قطع الغيار، شاحنات)، وفي 2019 حققت ربح وهذا نتيجة لإبرامها عقد مربح مع وزارة الدفاع، ثم شهدت خسارة كبيرة في سنتين الأخيرتين بسبب انتهاء العقد المبرم سابقا وزيادة في نفقات الموظفين.

2) تطورات مجموع الأصول لمؤسسة **SNVI من (2017-2021)**

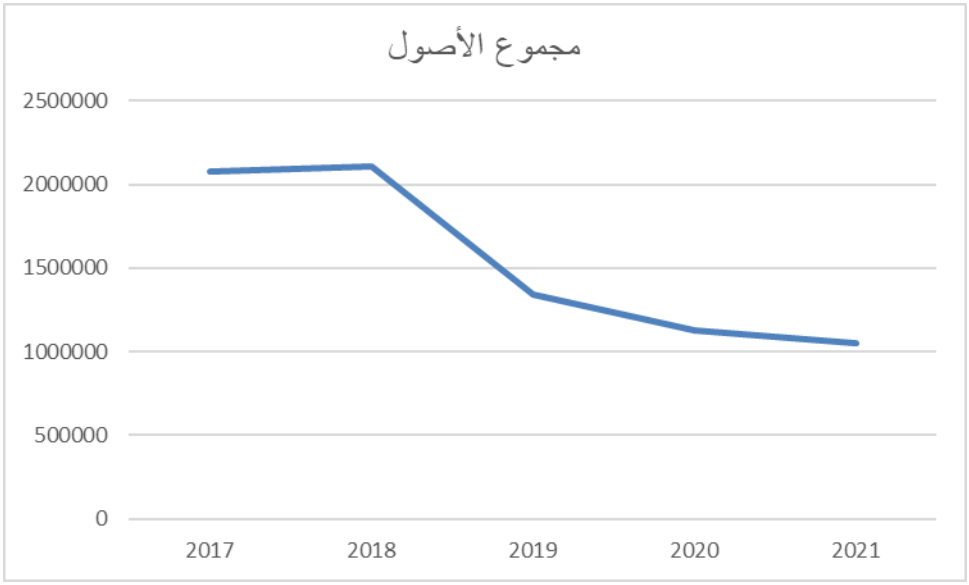

الشكل (2-2): يمثل منحنى البياني لتطورات مجموع الأصول لمؤسسة **SNVI** من (2017-2021)

التحليل: نلاحظ من الشكل ان المؤسسة شهدت ارتفاع في مجموع الاصول في سنتين (2017- 2018) وهذا نتيجة لعدم حيازة على تثبيتات جديدة و ارتفاع في مجموع الأصول الجارية، ومن (2019- 2021) شهدت انخفاض في مجموع الأصول وهذا نتيجة للحيازة على التثبيتات وانخفاض في مجموع الأصول الجارية.

3) تطورات الأصول السائلة لمؤسسة **SNVI من (2017-2021)**

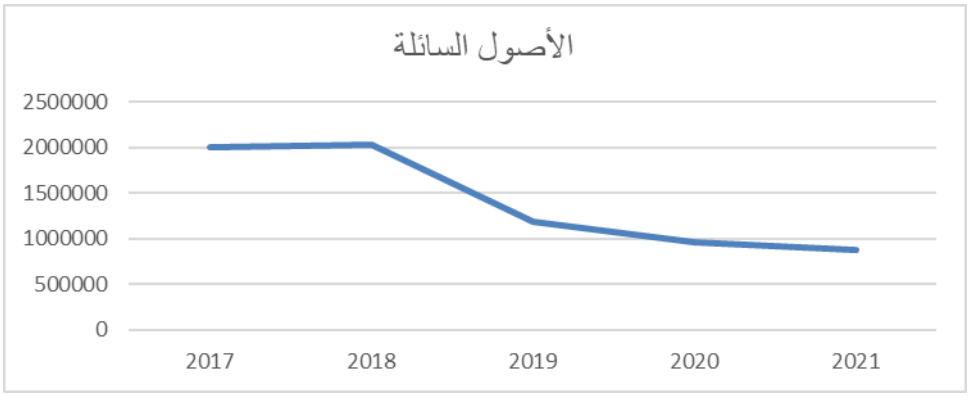

الشكل (2-3): يمثل منحنى البياني لتطورات الأصول السائلة لمؤسسة **SNVI** من (2017-2021)

التحليل:نلاحظ من الشكل(3) ان المؤسسة شهدت ارتفاع في مجموع الاصول في سنتين (2017-2018) وهذا نتيجة لارتفاع المطالب المشتركة بين الوحدات وإنخفاض في تحصيل الأموال من مدينون اخرون، ومن (2019- 2021) شهدت انخفاض في مجموع الأصول وهذا راجع الى زيادة في تحصيل الديون من مدينون.

4) تطورات الخصوم المتداولة لمؤسسة **SNVI من (2017-2021)**

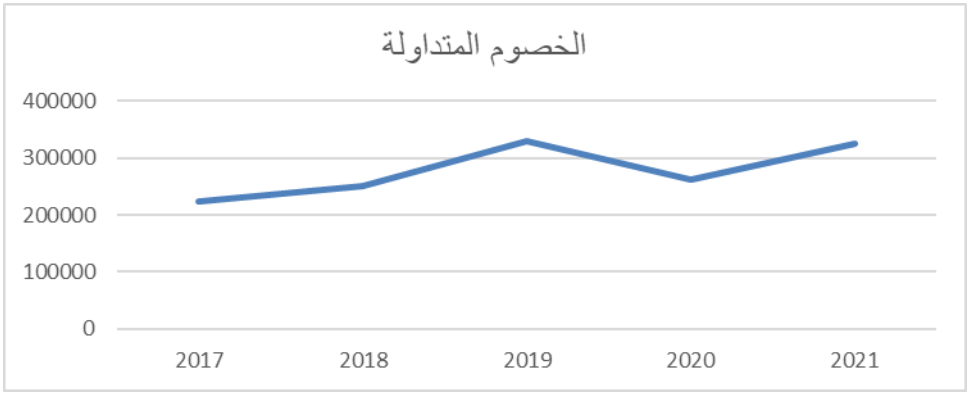

الشكل (2-4): يمثل منحنى البياني لتطورات الخصوم المتداولة لمؤسسة **SNVI** من (2017-2021)

التحليل: نلاحظ من الشكل (4) شهدت ارتفاع في مجموع الخصوم المتداولة من (2017- 2019) نتيجة لزيادة مدة تسديد للموردين، وفي سنة 2020 شهدت انخفاض في مجموع الخصوم المتداولة وهذا راجع لانخفاض مدة تسديد للموردين، وفي سنة 2021 ارتفعت نتيجة لارتفاع في مدة تسديد للموردين.

5) تطورات المبيعات لمؤسسة **SNVI من (2017–2021)**

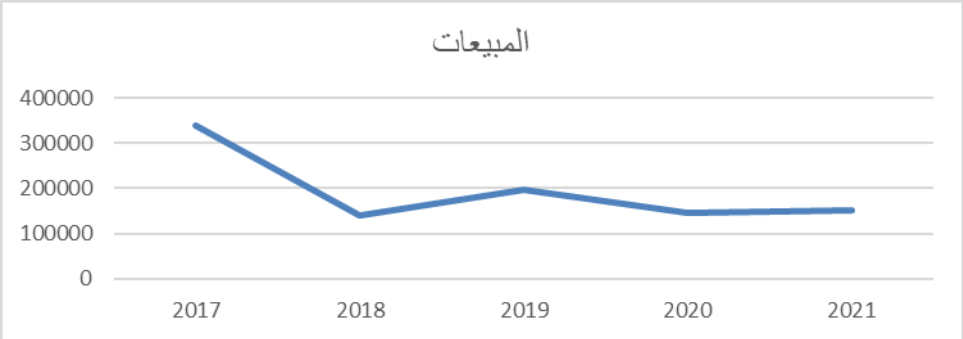

الشكل (2–5): يمثل منحنى البياني لتطورات المبيعات لمؤسسة **SNVI** من (2017-2021)

التحليل: نلاحظ من الشكل (5) ان في سنة 2017 ارتفعت المبيعات نتيجة لبيع شاحنات، وانخفضت في 2018 بسبب انخفاض الطلب على السلعة، ثم ارتفعت في 2019 بسبب صفقات جديدة وعملاء جدد، وانخفضت في (2020- 2021) وهذا ناتج لنقص في المبيعات.

المطلب الثاني: عرض نتائج الدراسة باستخدام نموذج KIDA

حساب نسب النموذج لسنوات الخمس (2017- 2021)

الجدول (2-2): نسب نموذج KIDA

النسب		2017	2018	2019	2020	2021
X1	نتيجة الصافية	-37177	-67423	17442	-150323	-120188
	مجموع الأصول	2078235	2106887	1339624	1129761	1051645
X2	مجموع حقوق المساهمين	-37177	-67423	17443	-150323	-120188
	مجموع الخصوم	2078235	2106887	1339624	1129761	1051645
X3	الأصول السائلة	2008659	2038104	1180440	967533	876275
	الخصوم المتداولة	223495	250329	328702	262287	325525
X4	المبيعات	340694	138846	197904	146139	151808
	إجمالي الأصول	2078235	2106887	1339624	1129761	1051645
X5	النقدية	5427	16833	4947	20045	17110
	إجمالي	2078235	2106887	1339624	1129761	1051645

	الأصول					

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على قوائم مالية

الجدول(2-3) نتائج حساب نسب النموذج:

النسب	2017	2018	2019	2020	2021
X1	-0.017888737	-0.032001242	0.013020071	-0.133057346	-0.114285714
X2	-0.017888737	-0.032001242	0.013020818	-0.133057346	-0.114285714
X3	8.987489653	8.141701521	3.59121636	3.688833225	2.691882344
X4	0.1639343	0.065901019	0.147731005	0.129353908	0.144352895
X5	0.00261135	0.007989512	0.003692827	0.017742691	0.016269749
Z	-4.244579969	-3.82845723	-1.703913783	-1.950164546	-1.470469763

المصدر: من اعداد الطلبة بالإعتماد على القوائم المالية

التعليق على المؤشر Z: نلاحظ أن كل قيم المؤشر خلال الخمس سنوات محل الدراسة أصغر من الصفر وهذا دليل على سوء سلامة المركز المالي للمؤسسة وأن المؤسسة في خطر الإفلاس، أكبر نسبة سجلت سنة 2017 وهذا راجع إلى ارتفاع X3 ومنه فإن المؤسسة قادرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بواسطة أصولها الجارية، حيث العامل الرئيسي في جعل قيمة النموذج سالبة هي قيمتي X1 وX2 وهي المؤشرات ضمن النسب المردودية الإقتصادية ونسب الرافعة المالية هذا يعني أن المؤسسة غير قادرة على الوفاء بإلتزاماتها قصيرة الأجل .

من خلال المؤشرات المالية المستخرجة من البيانات المالية لمؤسسة الوطنية لسيارات الصناعية يبين قيم نموذج **KIDA** حيث يمكننا القول أن النموذج نجح في توقعاته بالفشل المالي للمؤسسة خلال هذه السنوات (2017- 2021)

خلاصة الفصل:

من خلال إستخدام القوائم المالية وتطبيق النموذج الإحصائي للتنبؤ بخطر الإفلاس في المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية ورقلة (2017-2021) توصلنا إلى القدرة على تحليل خطر الإفلاس، كما تبين لنا أن هذه المؤسسة لا تتمتع بتوازن مالي على المدى القصير يجعلها غير قادرة على الوفاء بإلتزاماتها قصيرة الأجل ، وهذا مايؤدي إلى اللجوء على الإقتراض. وهذا يدل ان المؤسسة غير مريحة مالية وقد تواجهها أخطار.

الخاتمة

حاولنا في هذه الدراسة التطرق إلى أهم الجوانب المتعلقة بالمعلومات المالية ودورها في التنبؤ بخطر الإفلاس في المؤسسة الوطنية لسيارات الصناعية ورقلة، وذلك في محاولة للإجابة على الإشكالية الرئيسية التي كانت حول هل هناك معلومات مالية يمكن حسابها في للحكم على سلامة الشركات، ونستطيع أن نعتمد عليها في التنبؤ بالفشل أو النجاح المالي. إذ تمت معالجة الموضوع من خلال فصلين أولهما نظري وثاني تطبيقي حيث تمت معالجته من خلال أسلوب دراسة الحالة بتطبيق مجموعة من أساليب ونموذج من نماذج التنبؤ بالإفلاس، وتوصلنا من خلال هذه الدراسة إلى ما يلي:

إختبار فرضيات الدراسة:

- ان المعلومات المالية هي التي تقدم بها المؤسسات وضعها المالي وأداها، والوسيلة المستعملة لإيصال هذه المعلومات هي التقارير المالية بصفة عامة والقوائم المالية بصفة خاصة، والتي يجب أن تكون ملائمة وموثوقة حتى يمكن إستخدامها في إتخاذ القرارات المتعلقة بالمؤسسة.
- القوائم المالية المعدة من قبل المؤسسة الوطنية لسيارات الصناعية ورقلة خلال فترة الدراسة (2017-2021) عند القيام بتحليلها تمكننا من بناء نموذج إحصائي للتنبؤ بخطر الإفلاس. وبالتالي فهي تساهم في عملية التنبؤ بشكل كبير.
- بعد تحليل القوائم المالية ووضعها في نموذج الافلاس خلال فترة الدراسة (2017-2021) في مؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية تحصلنا على نتائج تدل ان المؤسسة في وضعية خطر الإفلاس.

نتائج البحث:

- تنتج القوائم المالية عن طريق إدراج العمليات التي تقوم بها المؤسسة وتقيدها في قائمتي الميزانية وجدول حسابات النتائج والملاحق؛
- الوظيفة المالية هي التي تهتم بالجانب المالي في المؤسسة مستعينة بذلك بتقنية التحليل؛
- يعتبر التنبؤ بخطر الإفلاس في المؤسسة الاقتصادية أمرا ضروريا لتجنب خروج الشركة من نشاطها؛
- خطر الإفلاس يعني وقوع المؤسسة في أزمة سيولة حيث تصبح غير قادرة على تسديد ديونها وتصبح مهددة بخروجها من نشاطها؛
- من أهم أسباب وقوع المؤسسة في خطر الإفلاس عدم إستقرار وضعيتها المالية؛
- القوائم المالية تساعد على بناء نماذج إحصائية تساعد على التنبؤ بخطر الإفلاس؛
- المؤسسة في وضعية مالية غير جيدة وهذا من خلال البيانات المحاسبية الخاصة بها التي تظهر نتائج مالية خلال السنوات من (2017-2021).

التوصيات:

- ضرورة تعزيز الشفافية والإفصاح في التقارير المالية لتوفير المعلومات لمستخدميها من ثم المصدقية والدقة في النتائج المتوصل إليها؛
- ضرورة تطوير مهارات الإداريين في المؤسسة بما يسهم في تحقيق نتائج إيجابية تقوي نشاط المؤسسة وأرباحها، حيث نجاح المؤسسة مرهون بمختلف تقديراتها في المستقبل بالتالي فهي تغير من خططها بناءا على تقديراتها؛
- ضرورة تكاثف الجهود بين مختلف عمال وإطارات الشركة بما يمكن من توفير قاعدة معطيات عن الوضعية المالية للمؤسسة، بما يساعدها من اتخاذ القرارات اللازمة لتصحيح مسار المؤسسة في الوقت المناسب؛
- على المؤسسة الوطنية لسيارات الصناعية تبني الأساليب الإحصائية للتنبؤ بالفشل المالي قبل وقوعه مما يجنبها مختلف مخاطرالإفلاس، وذلك عن طريق تدريب مختلف مديرها الماليين على كيفية استخدام النماذج الكمية في التنبؤ بفشلها المالي؛
- الإهتمام بموضوع الفشل المالي وإعطائه مكانة من الدراسات والبحوث من أجل حماية المؤسسات من وقوعها في الفشل المالي.

أفاق البحث:

- ماهو دور المعلومات المالية في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة؛
- مدى أهمية نماذج التنبؤ بالفشل المالي في تقييم قدرة الشركة على الإستمرارية؛
- دور تحليل القوائم المالية في التنبؤ بخط الإفلاس.

قائمة المراجع

المراجع:

الكتب و مذكرات:

1. إلياس بن ساسي، و يوسف قريشي، **التسيير المالي**، الإصدار1، عمان الأردن، دار وائل للنشر، 2006.
2. إيمان حيرش، **التنبؤ بالخطر المالي بإستخدام بعض النماذج الكمية**. سكيكدة: 20أوث1955، 2016.
3. ايمان فاضل السامرائي، هيثم محمد الزعبي، **نظم المعلومات الادارية**، دار الصفاء، عمان، 2002.
4. حسين، أحمد حسين علي، **نظم المعلومات المحاسبية** –الإطار الفكري والنظم التطبيقية، القاهرة، مصر،عام ،1997.
5. زهرة حميداتو، **أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية**، جامعة ورقلة، 2017.
6. سالم، رزاق حنان، **استخدام نموذج KIDA وSHEROOD للتنبؤ بالفشل المالي لتفادي الوقوع في الإفلاس**، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، 03(02)، 2020.
7. سعد غالب ياسين، **نظم المعلومات الإدارية**، البازوري للنشر، الأردن، 1996.
8. سعيدي عبد الحليم، **محاولة تقييم افصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي** (دراسة عينة من المؤسسات)، محاسبة، مذكرة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014.
9. صلاح الدين عبد المنعم مبارك، **اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية**، دار الجامعة للنشر والتوزيع، مصر، 2001.
10. عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة**، ذات السلاسل، الكويت، للطباعة ونشر، كويت، 1990.
11. فايز جمعة النجار، **نظم المعلومات الإدارية منظور اداري**، الطبعة الرابعة، دار حامد، عمان، 2013،.
12. فيصل كيوص، **دور النسب المالية في التحليل والتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، جامعة قاصدي مرباح. ورقلة، 2018،
13. كيسو، دونالد، وويجانت، جيري، **المحاسبة المتوسطة**، الجزء الأول، ترجمة أحمد حامد حجاج، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية،عام ،2005.
14. الكيلاني، عثمان وآخرون، **المدخل إلى نظم المعلومات الإدارية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، عام ،2000.

15. محمد مطر، موسى السويطي، **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس، العرض والإفصاح**، دار وائل، الطبعة الثانية، عمان.
16. محمد نور برهان، غازي إبراهيم، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 1998.
17. مريم شلية، **دور القوائم المالية في التنبؤ بخطر الإفلاس في المؤسسة الإقتصادية**. سكيكدة: 20 أوث1955، 2016.
18. مطر، محمد عطية وآخرون، **نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات "الإطار الفكري وتطبيقاته العملية"**،دار حنين للنشر، عمان، الأردن،عام ،1996.
19. ناصر محمد علي المجهلي، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص محاسبة، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.
20. وري منير، **نظام المعلومات المطبق في التسيير**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ،2012.

مراجع بالغة الأجنبية:

1. FASB, Statement of Financial Accounting Concepts No.2 (SFAC No.2), "Quantitative Characteristic of Accounting Information", 1980.
2. Jacques SORNET, Oona HENGEOT, Nathalie Le GAZALLO, **Système d'information de gestion Manuel et Application**, Edition DUNOD, France, 2016.
3. Kenneth LAUDON, Jane LAUDON, **Management des systèmes d'information**, 11 e Edition, Publié par Pearson Education, France, 2011.
4. Paul Amadieu, Veronique Bessière, **Analyse de l'information financière**, **Diagnostic**, **évaluation**, **prévision et risques**, edition Economica, 2007.

الملاحق

المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية
Entreprise nationale des véhicules industriels
S.N.V.I GROUPE
Société mère - Unité commerciale de Ouargla

BILAN PASSIF

PASSIF	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015
CAPITAUX PROPRES							
Capital emis (ou compte de l'exploitant)							
Capital non appelé							
Primes et réserves (Reserves consolidées)							
Ecart de reevaluation							
Ecart d'equivalence							
Résultat net (Resultat part du groupe)	-120 188,00	-150 323,00	17 443,00	-67 423,00	-37 177,00	-93 031,00	-129 568,00
Autres capitaux propres-Report à nouveau							
Part de la société consolidante							
Part des minoritaires							
TOTAL I	**-120 188,00**	**-150 323,00**	**17 443,00**	**-67 423,00**	**-37 177,00**	**-93 031,00**	**-129 568,00**
Dettes intre -unités	846 308,00	985 228,00	965 953,00	1 901 727,00	1 872 871,00	1 911 472,00	1 888 779,00
PASSIFS NON COURANTS							
Emprunts et dettes financières						624,00	862,00
Impôts (différés et provisionnés)							
Autres dettes non courantes							
Provisions et produits comptabilisés d'avance	0,00	32 569,00	27 526,00	22 254,00	19 046,00	33 377,00	40 206,00
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	**846 308,00**	**1 017 797,00**	**993 479,00**	**1 923 981,00**	**1 891 917,00**	**1 945 473,00**	**1 929 847,00**
PASSIFS COURANTS							
Fournisseurs et comptes rattachés	228 184,00	190 448,00	242 831,00	187 228,00	174 183,00	148 806,00	116 248,00
Impôts	42 001,00	51 651,00	67 052,00	36 258,00	26 913,00	24 826,00	16 138,00
Autres dettes	55 340,00	20 188,00	18 819,00	26 843,00	22 399,00	47 888,00	35 312,00
Tresorerie Passif							
TOTAL PASSIFS COURANTS III	**325 525,00**	**262 287,00**	**328 702,00**	**250 329,00**	**223 495,00**	**221 520,00**	**167 698,00**
TOTAL GENERAL PASSIF	**1 051 645,00**	**1 129 761,00**	**1 339 624,00**	**2 106 887,00**	**2 078 235,00**	**2 073 962,00**	**1 967 977,00**

الملحق 1: يمثل ميزانية المالية المؤسسة الوطنية لسيارات الصناعية من جانب الخصوم مابين (2017-

BILAN ACTIF

EN KDA

ACTIF	2021			2020	2019	2018	2017	2016	2015
	Brut	Amort-Prov.	Net	Net	Net	Net	Net	Net	Net
ACTIF IMMOBILISE(NON COURANT)									
Ecart d'acquisition (ou goodwill)			0						
Immobilisations incorporelles			0			0	0	0	0
Logiciel	379	379	0			0	0	0	0
Immobilisations corporelles			0			2	14	28	10
Terrains	136 384		136 384	136 384	136 384	53 262	53 262	56 516	56 516
Bâtiments	134 636	134 085	551	582	618	653	691	728	0
Autres immobilisations corporelles	102 968	97 908	5 060	6 177	7 650	9 928	13 452	15 907	16 326
Immobilisations en concession								0	0
Immobilisations en cours	33 375		33 375	19 085	13 801	4 045	1 288	0	0
Immobilisations financières			0				0		
Titres mis en équivalence-entreprise associées			0			0	0	0	0
Autres participations et créances rattachées			0			0	0	0	0
Autres titres immobilisés			0			0	0	0	0
Prêts et autres actifs financiers non courants	0		0		731	893	869	26	550
TOTAL ACTIF NON COURANT	407 742	232 372	175 370	162 228	159 184	68 783	69 576	73 205	73 402
Créance inter-unité	240 913		240 913	287 878	328 202	1 364 513	1 214 392	1 237 460	1 370 276
ACTIF COURANT			0				0		
Stocks et en cours	311 026	19 864	291 162	258 398	296 841	275 578	192 822	125 216	103 407
Créances et emplois assimilés			0				0		
Clients	308 051	15 544	292 507	366 236	522 298	361 180	584 538	407 750	397 289
Autres débiteurs	34 282		34 282	34 976	28 150	19 981	11 362	11 906	13 843
Impôts et assimilés	301		301		2	19	118	0	150
Autres créances et emplois assimilés			0			0	0	0	0
Disponibilités et assimilés							0		
Placements et autres actifs financiers courants			0			0	0	0	0
Trésorerie	17 110		17 110	20 045	4 947	16 833	5 427	218 425	9 610
TOTAL ACTIF COURANT	911 683	35 408	876 275	967 533	1 180 440	2 038 104	2 008 659	2 000 757	1 894 575
TOTAL GENERAL ACTIF	1 319 425	267 780	1 051 645	1 129 761	1 339 624	2 106 887	2 078 235	2 073 962	1 967 977

الملحق 2: يمثل ميزانية المالية المؤسسة الوطنية لسيارات الصناعية من جانب الأصول مابين (2017-

المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية
Entreprise nationale des véhicules industriels
S.N.V.I GROUPE
Société mère - Unité commerciale de Ouargla

COMPTE DE RESULTATS

EN KDA

	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015
Ventes et produits annexes compta 70	151 808	146 139	197 904	138 846	340 694	673 860	314 469
Variation stocks produits finis et en cours 72	5 420	-9 783	15 264	68 108	21 403	-2 352	364
Production immobilisée						625	
Subvention d'exploitation 74			324	324	176	523	1 005
Transfere de Marchand/Matieres et Fournitures recus	0	0	46 186	92 444	261 511	377 783	97 529
Cession Interne sur Marchandises Cedée	84 941	85 472	18 322	5 937	347	797	1 869
Cession Interne sur Matiere et Fourniture Cedée	4 077	27 464					
Cession Interne Production Cedée							
Cession Interne Service Cedée	3 687	50	62 257	594	21 936	9 184	8 619
Cession Interne sur Charges D'exploitation Cedée	326	1 441	1 466	475	28	64	150
Cession Produits Exceptionnelle							
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE	**250 259**	**250 783**	**341 723**	**306 728**	**646 095**	**1 060 484**	**423 277**
Achats consommés	106 150	118 476	85 039	133 279	303 196	546 207	244 565
Services extérieurs et autres consommations	10 827	8 709	15 896	14 145	12 501	12 742	16 822
Marchandises et Fourniture transferés	4 077	27 464	18 322	5 937	347	797	1 869
Matiere et Fourniture trabsferee							
Cession Interne sur Marchandises Reçue	84 941	85 472	46 186	92 444	261 511	377 783	97 529
Cession Interne sur Matiere et fourniture Reçue							
Cession Interne service Reçue	670	881	518	1 917	2 654	811	332
Cession Interne production Reçue							
Cession Interne sur Charges D'exploitation Reçue	6 893	4 504	3 791	4 135	4 117	5 475	2 704
Cession Charge Exceptionnelle							
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE	**213 558**	**245 506**	**169 752**	**251 857**	**584 326**	**943 815**	**363 821**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)	**36 701**	**5 277**	**171 971**	**54 871**	**61 769**	**116 669**	**59 456**
Charges de personnel	99 299	115 398	129 423	105 278	94 691	175 966	133 169
Impots, taxes et versements assimilés	2 418	2 223	2 740	2 863	3 822	7 654	5 735
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	**-65 016**	**-112 344**	**39 808**	**-53 270**	**-36 744**	**-66 951**	**-79 448**

الملحق 3: يمثل جدول حسابات النتائج للمؤسسة الوطنية لسيارات الصناعية مابين (2017-

Autres produits opérationnels	258	735	376	901	2 326	438	1 032
Autres charges opérationnalles	2 045	2 654	535	107	10 027	118	1 542
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	13 008	14 343	33 662	27 873	20 391	36 765	26 885
Reprise sur pertes de valeurs et provisions	6 126	8	28 092	16 777	31 372	37 170	23 151
V-RESULTAT OPERATIONNEL	**-73 685**	**-128 598**	**34 079**	**-63 572**	**-33 464**	**-66 226**	**-83 692**
Produits financiers							
Charges financières						0	0
VI-RESULTAT FINANCIER	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	26 805	45 876
Quote part Charge de Structure Siege	46 503	21 725	16 637	3 851	3 713	**-93 031**	**-129 568**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT(V+VI)	**-120 188**	**-150 323**	**17 442**	**-67 423**	**-37 177**		
Impôts exigibles sur résultats ordinaires							
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires							
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	**256 643**	**251 526**	**370 191**	**324 406**	**679 793**	**1 098 092**	**447 460**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	**376 831**	**401 849**	**352 749**	**391 829**	**716 970**	**1 191 123**	**577 028**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	**-120 188**	**-150 323**	**17 442**	**-67 423**	**-37 177**	**-93 031**	**-129 568**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)							
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)							
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE	0	0	0	0	0	0	0
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE	**-120 188**	**-150 323**	**17 442**	**-67 423**	**-37 177**	**-93 031**	**-129 568**

الملحق 4: يمثل جدول حسابات النتائج (تابع) للمؤسسة الوطنية لسيارات الصناعية مابين (2017-